ثمة ظاهرة تشهد توسعاً كبيراً في العالم ألا وهي المتاجرة بالثروات الثقافية التي تعزى بنحو جوهري إلى عمليات المضاربة المحمومة التي تسود البلدان التي تؤوي كبريات الأسواق الفنية في العالم. وعادة ما تنصعق أمم الجنوب من جراء فقدان تراثها الثقافي الذي لا يعوض. أما الاتفاقات الدولية الخاصة بهذا الأمر فلا قيمة تذكر لفاعليتها.

التراث المنهوب
الغرب ..سوق للصوص الآثار

بقلم: فيليب باكيه

مع لحظة غزو القوات الأمريكية بغداد. في التاسع من نيسان من العام ٢٠٠٣ تلت القصف العسكري أحداث سلب وحرائق. ففي العاشر من نيسان من العام نفسه تعرض متحف التاريخ في بغداد للنهب. وهو من المعالم التي تقف شاهدة على ثقافة العراق الألفية. وجرى هذا الحدث قُبيل مدة وجيزة من حرق المكتبات ومقرات الأرشيف الوطني. فمن أصل ١٧٠٠٠٠ قطعة مصنفة قبل وقوع الحرب. يُتوقع أن ١٤٠٠٠ قطعة منها تعرضت للسرقة؛ ولربما أُعيدت أو رُممت ٤٠٠٠ قطعة منها. وفي ١٦ من نيسان من العام ٢٠٠٣ وصف جاك شيراك عمليات النهب هذه، وعمليات نهب متحف الموصل بأنها "جريمة ضد الإنسانية". وضع كلام جاك شيراك هذا جانباً البلدان التي نُهبَ تراثها الثقافي. أكان جاك شيراك يحفظ في باله عمليتي نهب أُخريين طالتا الأعمال الفنية ووضع هو شخصياً فيهما موضع اتهام. على أنها لا شك تظهر ضئيلة مقارنة بالنهب الذي استهدف المتاحف العراقية؟

تلقى السيد شيراك من معاونيه المقربين تمثالاً فخارياً صغيراً منشؤه "مالي"، وذلك في نهاية العام ١٩٩٦، وقد ساعدت الصور التي نشرتها مجلة "باري ماتش" حينئذ ، المسؤولين في مجلس المتاحف العالمي (Icom) وهي منظمة وطنية حكومية قريبة لليونسكو. ساعدتهم على التثبت من طبيعة التمثال وهويته: إذ كشفوا أنه واحد من كمية من التحف التي ضبطتها الشرطة قبل سنوات من ذلك التاريخ، في موقع يُحرم التنقيب فيه، وقد سُرقت تلك التحف في أثناء نقلها إلى متحف باماكو .Bamako وكان وقع هذه القضية سيئاً جداً. ذلك أن فرنسا كانت تستعد حينئذ للمصادقة على اتفاقية لليونسكو كانت مُعدة لمحاربة المتاجرة بالثروات الثقافية. وبعد مضي أكثر من عام على المداولات مع الايكوم. رد السيد شيراك في مطلع العام ١٩٩٨. برضىً منه أم بغيره. التمثال الصغير الذي بحوزته إلى متحف باماكو.

جرت القضية الثانية في نيسان من العام ٢٠٠٠ في أثناء تدشين صالة الفنون الأولى في متحف اللوفر. وهي مكان عرض لمتحف الفنون الأولى المزمع أقامته في كيه برانلي بباريس. وكان هذا المشروع يمثل قيمة كبيرة للرئيس. وكشفت صحيفة الليبراسيون عن أن ثلاث فخاريات من نوك وسوكوتو معروضة، مصدرها تنقيبات غير شرعية في نيجيريا. وكان المُتحف قد اشتراها قبل سنتين من ذلك التاريخ من تجار للفنون في مقابل مبلغ يقارب ٤٥٠٠٠٠ يورو. ويسوغ السيد ستيفان مارتن هذا الأمر بقوله ان: "هذه التماثيل كانت مطروحة في السوق البلجيكية في ظروف لا يدينها الموقف الحالي للوائح القانونية الفرنسية. وقررنا آنذاك شراءها. لأن من المهم أن نبين لجمهور اللوفر أن في عهد البيركليين كان الأفارقة يبتدعون أيضاً أعمالاً فنية عظيمة." ومع ذلك يطالب عرف الايكوم الأدبي من أعضائه. الذين يقدرون بـ ١٥٠٠٠ من القيمين على المتاحف والمسؤولين عليها. ألا يشتروا أعمالاً قد يسبب عرضها (خراباً أو ضرراً مباشراً بمواقع أثرية. عن عمد وبلا علمية). ولم يكن لتدخل السيد شيراك لدى الرئيس النيجيري لاستصدار وثيقة رسمية تضمن صحة حيازة تلك المكتسبات الأثرية سوى زيادة الانتقادات في كلا البلدين. وفي نهاية المطاف، أعاد المتحف التماثيل إلى نيجيريا التي قبلت إيداعها في المتحف المذكور.

وبرغم عسر حصر كميات عمليات السلب الثقافي، إلا أنها تقدر بين ٢مليارين و ٤٫٥ مليار يورو. وتأتي في هذا الترتيب مباشرة بعد المتاجرة بالسلاح والمخدرات، ويولد من جديد في هذا المجال التفاوت الطاغي على الأسواق الأخرى من خلال اجتذاب أموال أمم الجنوب إلى صالات عروض بلدان الشمال ومجموعاتها الأثرية. وتعد المناطق المنغمسة في الحروب مصادر توريد جيدة لتلك البلدان: فدونك متحف كابول الذي تعرض للنهب مرات عدة. ونُهب معهد المتاحف الوطنية في زائير في أثناء سقوط نظام موبوتو...

كانت كمبوديا واحدة من البلدان التي تعرضت لضرر بالغ جراء ذلك. إذ في أثناء الصدامات الأخيرة. تولى كل جيش تصفية جزء من الأموال الثقافية ليقايض بها أسلحة يستخدمها في معاركه. وبهذا عانت منقوشات المعابد والقصور في (انكور) تشويهات مرعبة. وبرغم أن هذا الموقع كان قد سجل في العام ١٩٩٢ في إرث اليونسكو العالمي. إلاّ أن السلاب عاثوا فيه فساداً. وفي إفريقيا. تعطي الحروب الكثيرة فرصة للشبكات المحلية من تجار التحف أن يسلبوا السكان الضعاف ممتلكاتهم. وهم الهاربون من جحيم التطاحن أو اللاجئون منه إلى مكان آخر.

على أن غياب وسائل الحماية وتفشي الفساد الإداري. والبؤس يوفر في حقبة السلام تسهيلات لعمليات اختفاء الآثار من المتاحف ويشجع الممارسات المحرمة بهذا المجال. فمنذ العام ١٩٩٤ أصاب الخراب ٩٠٪ من المواقع الآثارية في (بورا) في النيجر من جراء عمليات التنقيب غير الشرعية. وفي مالي. في مطلع أعوام التسعينيات. تأكد لدى فريق من العلماء الهولنديين أن ٤٥٪ من ٤٣٨ موقعاً مصنفاً قد تعرض للنهب. وخلال المدة نفسها. وصلت تماثيل صغيرة فخارية من نوك وسوكوتو وكاتسينا بكميات كبيرة إلى سوق الفن "البدائي". وأصلها تنقيبات محظورة جرت في شمالي نيجيريا بتواطؤ مع الإدارة المحلية هناك. ويرى رودرك جي. ماكنتوش. وهو آثاري متخصص بموقع جنة . جينو. في مالي، أن "أي أثر فني يُنبش من دون وضع كشف بطبقته الآثارية المقترنة به يصبح محروماً من تسلسله الزمني. أضف إلى ذلك ان عُرض من دون الإشارة إلى مصدره الآثاري. فهو بذلك يحرم سياقه الاقتصادي. والاجتماعي. والإيديولوجي. والتاريخي الذي يتعذر من دونه تفسير الفن القديم". ومن هذا الباب فان القطع الأثرية تُعرض مع إشارة تقول: (قطعة من شعب لا نعلم عنه شيئاً) في حين أن مصدرها موقع في غينيا مرتبط بحضارة الكوماالاند القديمة. نُهب بأكمله في العام ١٩٨٠ . وفي بيرو تعرض للنهب ١٠٠٠٠٠ قبر. إن لم نقل نصف المواقع المعروفة؛ وفي قبرص سُرقت من الكنائس ١٦٠٠٠ أيقونة وقطع من الموزاييك؛ وفي الصين تعرض للتخريب ١٥٠٠٠ قبر تابع لسلالة هونغ شان... ومن العام ٢٠٠١ حتى العام ٢٠٠٣ كان موقع جيروفت في إيران مسرحاً لعمليات سلب على مستوى عال. إذ غزت سوق الفن الأوربية. والاميركية والآسيوية آلاف الزهريات المصنوعة من الكلوريت. تُعد شاهدة على حضارة زاهرة تعود إلى خمسة الاف سنة. واخيراً تدخلت الشرطة الايرانية فبدأت عندها عمليات التنقيب العلمية. وهذا ما أربك كبار جامعي الآثار.

يشرع السلاب في كل أصقاع العالم بنبش الآثار ثم يبيعونها إلى تجار تحف من البلد نفسه فيتولى هؤلاء أمر تصديرها إلى الخارج. و تنتقل هذه الآثار من بلادها إلى بلاد أخرى تماشياً مع رغبات تجار الفنون وجامعي الآثار. فتشترك في المعارض. وتكتسب بهذا النحو "نسباً" قبل أن يتهيأ للايكوم واليونسكو التصرف حيال ذلك. وتُضرب أسعارها بعشرة. أو بمئة أو بألف. ففي العراق ومنذ مطلع العام ١٩٩١ سُرقت أكثر من ٤٠٠٠ قطعة أثرية من المتاحف. وفي العام ٢٠٠١ تحدث جون رسل. الآثاري في كلية ماساشوسيتس للفنون في بوسطن. عن "سلب كامل لآثار نينوى" بعد تدمير العديد من المنقوشات في قصر سنحاريب. لكن الأسوأ كان ما سيقع فيما بعد. كما استشعر ذلك في العام ٢٠٠٣ المتخصص في الآثار العراقية دوني جورج الذي قال أن: "في حالة شن هجوم اميركي. فان المواقع الاثارية ستتعرض قطعاً لعمليات سلب اشد عتواً مما حصل في العام ١٩٩١ (...) إذ توفر للسُلاب الوقت لتنظيم متاجرتهم وإنشاء زبائن عالميين. فهم أقوياء ومسلحون". وفي تموز من العام ٢٠٠٣ توصل الآثاري والصحفي جوان فارشاك إلى أن: "جوخا. وهي المدينة السومرية الرائعة في اوما، التي نُبشت منذ أربعة أعوام بالضبط، قد غدت وكأنها ميدان معركة" وحسبما يقول الاثاري الاميركي ماك غواير جبسون، فان اغلب المواقع في جنوب العراق ما زالت تشهد مثل عمليات النهب هذه. وفي الشمال، يحمي الجنود الاميركان مذاك الأماكن الاثارية، لكن ما أن طالت أيدي السلاب نقوش الحضر والنمرود حتى حطموا نقوش نينوى.

ولكن هل لعب المجلس الاميركي للسياسة الثقافية (ACCP)، الذي أسسه اكبر جامعي الآثار الاميركان، دورا في سلبية القطعات الاميركية إزاء ما جرى؟ وهل تفاوض عدد من أعضاء المجلس، الذين التقوا مسؤولين كباراً من البنتاغون ومن مكتب الدولة في ٢٤ من كانون الثاني من العام ٢٠٠٣، قبيل أيام من بدء الاجتياح الاميركي للعراق، حول إبداء المرونة في القوانين التي تحظر تصدير التحف العراقية القديمة؟ لحسن الحظ، أن في ٢٢ من أيار اللاحق، تبنى مجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة قرارا استثنائيا يلزم الدول جميعا برد القطع المسروقة من العراق منذ العام ١٩٩٠ ومنع المتاجرة بها. وكان المجتمع الدولي لم يفلح حتى ذلك الوقت، في التوصل إلى اتفاق على محاربة هذه الممارسات. فمنذ العام ١٩٥٤ واليونسكو تقترح إبرام اتفاقية لاهاي الخاصة بهذا الشأن، التي يجري التعهد بتطبيقها في حال حدوث مواجهة مسلحة. وثمة (بروتوكول) إضافي يحظر تصدير الثروات الثقافية لأرض محتلة ويقضي بإعادتها. وقد صادقت خمس دول على هذه النصوص، في الوقت الراهن. ولم يلتحق بتلك الدول لا الولايات المتحدة ولا المملكة المتحدة. وفي العام ١٩٧٠، أعدت اليونسكو اتفاقية أخرى، مكرسة للتطبيق في عهد السلم تقترح" اتخاذ تدابير تحظر وتحول دون استيراد، وتصدير، ونقل الممتلكات المحظورة من الثروات الثقافية". ويحث النص كل دولة صادقت عليه على تبني تشريع يحمي تلك الممتلكات وعلى تصنيف مجموعاتها الاثارية. ولهذا النص طابع أخلاقي أكثر من طابعه القانوني، لكن السيد غيدو كاردوكسي، المسؤول عن المعايير الدولية في اليونسكو، يرى فيه" نصا رائدا يطرح على نحو أساسي بعض المبادئ ذات الصلة، من قبيل شهادة التصدير الخاصة بالثروات الثقافية وإمكانية المطالبة بردها إلى أهلها".

بيد أن منذ مطلع العام ١٩٩٥، ثبت لدى السيد لاانديل في. بروت، المسؤول في ذلك الوقت عن قسم المواثيق الدولية في اليونسكو، أن " جمعيات تجار الأعمال الفنية يؤلفون جماعات ضغط في غاية التأثير نجحت في العادة في تثبيط المبادرات الرامية إلى ممارسة سيطرة أكثر فاعلية على نشاطاتهم". وكانت أوائل الدول التي صادقت على الاتفاقية تنتمي في غالبيتها إلى دول الجنوب، وهي الدول"المصدرة"، وإلى دول الشمال التي سقطت ضحية هذه المتاجرة المحرمة، مثل ايطاليا، أو اليونان، أو أسبانيا. وصادقت عليها الولايات المتحدة بتحفظ في العام ١٩٨٣، كي لا تبرم اتفاقيات ثنائية إلا مع بعض الدول. فكان من الحري باليونسكو توجيه نداء إلى المعهد العالمي لتوحيد القانون الخاص(القانون الموحد) لإعداد نص اتفاقية أكثر فاعلية في المستوى القانوني من اتفاقية العام ١٩٧٠, وبعد أن جرى تبني هذه الاتفاقية في العام ١٩٩٥ التي تنص على" تعهد الدول جميعا برد الثروات الثقافية المسروقة أو التي يحظر تصديرها"، أجازت هذه الاتفاقية لدولة ما اتخاذ فعل ضد من يشتري واحدة من هذه الثروات ويتم استدعاؤه أمام محاكم الدولة التي يقيم فيها. وتسري اتفاقية القانون الموحد على سلسلة واسعة من الثروات الثقافية، كذلك على جميع الثروات التي يحرم تصديرها لها بالنسبة للدولة المطالبة بها "أهمية ثقافية مؤثرة". وعلى من يحوز واحدة من هذه الثروات ردها إلى أهلها ولا يتلقى أي تعويض إلاّ إن تمكن من إثبات انه قام بكل الإجراءات اللازمة للتثبت من أن الثروة هو بصدد شرائها ليست مسروقة ولا ممنوعة التصدير. وحصرت مدة الاكتساب بالتقادم الزمني بخمسين عاما. بيد أن ما من اثر رجعي لهذه الاتفاقية.

بهذا تتقاطع الاتفاقية مع مبادئ بلدان أوربية عدة: إذ أن افتراض حسن النية يحمي المشتري، كما أن مهلة التقادم الزمني قصيرة جدا (فهي ثلاث سنوات في فرنسا). ويرى السيد جان. ايف ماران، رئيس اللجنة الدولية للمتاحف والمجموعات الاثارية والتاريخية، أن"لاتفاقية القانون الموحد اثراً بالغاً، (...) وهي جوهرية في عملية حماية التراث". بيد أنها تثير معارضة محتدمة من جانب الفاعلين في سوق الفن. وهكذا يحسب السيد جان . بول شازال، محامي النقابة الوطنية لتجار التحف، أن عددا من أحكام النص تتضارب مع...إعلان حقوق الإنسان والمواطن للعام ١٧٨٩ ! ويوجه الانتقاد لمفهوم"الأهمية الثقافية المؤثرة"، المفرط في اتساعه، والمتغير، والملتبس. "لكونه مقترناً بحق التصرف على مدى خمسين عاما، فهو يخلق ريبة شاملة للسوق. إذ يسعى القانون الموحد إلى التوصل إلى مناهضة حرية انتقال الممتلكات: أي تجميد الدولة لكل تراثها". وبوصفه محامي الجمعية السويسرية لجامعي الاثاريات، يشن السيد الكسندر جول أيضا حربا شعواء على القانون الموحد،"المناهض للمفهوم العالمي للثقافة والانفتاح الدولي في صعيد السياسة، والاقتصاد، والمجتمع". وفي باريس، يجمع تجار الفن على موقف واحد. فترى السيد بيرنار دولون يقول" لا يمكن فرض نمط تفكيرنا على بلدان لا تنحو منحانا". أما السيد جوان ليفي، فيصرح قائلا:" أن الاتفاقيات يعدها غربيون مثاليون. لكن إن لم تكن المثالية براغماتية، فهي فاشية".

وفي يومنا هذا، صادقت إحدى عشرة دولة فقط على اتفاقية القانون الموحد . ولم يصادق عليها أي بلد من البلدان الكبرى "المستوردة" . ، وأيدها اثنا عشر بلدا. وفي فرنسا، في شباط من العام ٢٠٠٢ درس البرلمان مشروع قانون يجيز المصادقة على القانون الموحد، لكنها علقت لأجل غير مسمى.

ترجمة المدى الثقافي

في سلسلة الكتاب للجميع

صمت البحر
أهوال الحرب بلغة شاعرية شفافة

علاء المفرجي

يعد الكاتب الفرنسي (جون برولر) الذي عرف باسم مستعار هو (فيركور) احد الرموز المهمة في ادب المقاومة الفرنسية ابان الاحتلال الالماني خلال سنوات الحرب العالمية الثانية الى جانب اراغون وايلوار وجان كاسور وغيرهم .

يقترن اسم فيركور بقصته ذائعة الصيت (صمت البحر) التي صدرت أول مرة عام ١٩٤١ وبوساطة منشورات سرية اتخذت لها عنوان (منشورات منتصف الليل) وقد ترجمت هذه القصة الى مختلف لغات العالم حيث طبقت شهرتها الافاق..

ويكاد الفكر والثقافة الفرنسيان ان يكونا الاكثر تأثرا بالحرب العالمية الثانية .. ففي الوقت الذي قدم فيه الكثير من الاعمال الابداعية التي تحث على المقاومة والنضال ضد المحتل الالماني برز ايضا تيار انهزامي لبعض الكتاب والادباء من الذين لجأوا الى ألوان من الكتابة التوفيقية والتسويغية ، ويكفي هنا ان نذكر منهم (الفونس دي شاتوبريان) الذي وجدت مفاهيمه التي كان يدعو إليها ارضا خصبة بعد دخول الالمان الى فرنسا من خلال دعوته المسماة (الحركة الفرنسية) .. كان هناك ايضا الدور البارز والمؤثر الذي لعبه ادب المقاومة الفرنسية والنهضة الشعرية العظيمة التي لازمته وتضوعت فيها حمية المشاعر الوطنية التي صاحبتها .. حيث اسهم الكثير من كتاب فرنسا وادبائها في نشر نتاجات كانت تدعو الى مقاومة الاحتلال النازي ورفض الامر الواقع وغالبا ما كانت تحت اسماء مستعارة ومن خلال منشورات سرية (كالجامعة الحرة) و(الاعلامات السرية) كذلك (منشورات منتصف الليل) التي صدرت عنها قصة فيركور (صمت البحر) ..

تصور قصة (صمت البحر) الاثر السلبي للحرب ودورها في تدمير العلاقات الانسانية وبث روح العداوة والكراهية والاحتقار للآخرين .. وتستمد القصة احداثها من عهد الاحتلال وتتحدث عن علاقة غريبة بين ضابط الماني وعائلة فرنسية (رجل وابنة اخيه) من خلال سكن الضابط في بيت العائلة ..ومنذ اول لحظة لوصول هذا الضابط يجابه بالصمت (ويتكاثف شيئا فشيئا كضباب الصباح الكثيف الثابت) .

ونتعرف من خلال الحوار الذي يجري من جانب واحد (الضابط) على جوانب مهمة في شخصيته وعما تفعله الحرب في تشويه العلاقات الانسانية ومسخها من خلال تلك الفقاعات من الوعود التي يطلقها صناعها ..

-استغرب ان ارى نفسي رجل حرب ..!

نعم فهو عازف ومؤلف مقطوعات موسيقية .. ولكنه ينقاد الى تلك الوعود من خلال اقتناعه بأن الحرب (سوف تسفر عن امور عظيمة) ويكفي ان هذه الحرب جعلته ينعم بالعيش على ارض فرنسا التي يشعر نحوها بكثير من الحب ويشق عليه كثيرا ان يأتي اليها (في سيارة مصفحة كبيرة) .. ويستمر في حواره مع نفسه او مع الآخرين الذين يبادلونه الصمت ولا شي غير الصمت الذي (يخيم على الغرفة ويملؤها حتى اعماق زواياها كغاز ثقيل لا يمكن تنشقه) .. نتعرف مع هذا الضابط الالماني على ذلك الفردوس الوهمي الذي كان يرسمه مهندسو الحرب وصناعها لنراه يتمتم في بطء مرير ..

-لقد سخروا مني .

تعد هذه القصة احدى العلامات المهمة في الادب الفرنسي بوجه عام وادب المقاومة بوجه خاص .. وقد كتبت بلغة شاعرية شفافة .. ومن خلالها يجعل فيركور القارىء يتأمل الطابع الفاجع للحرب الناشبة بين قوم يفترض انهم متحضرون وللعلاقات البشرية التي جردوها من الصفات الانسانية والضرورة اللا أخلاقية التي ترغمهم على معاملة شخص يحترمونه معاملة العدو .

الساعة

دينار السامرائي